

## تجربة المملكة العربية السعودية في الشمول المالي

د. نهى محمد إبراهيم النحال

مدير البحوث الاقتصادية بالبنك الأهلي المصري

دكتوراه الفلسفة في الإدارة العامة-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة

تحقق السعودية زيادة مستمرة في نسبة الشمول المالي، وفقاً للبيانات التي تم إصدارها من البنك الدولي GlobalFindex في عام 2017 بلغت نسبة عدد الأفراد المالكين لحسابات في مؤسسات مالية رسمية 72% في حين أن النسبة بلغت 69% في عام 2014 وكانت النسبة 46% في عام 2011. وجاء ذلك التطور المستمر في نسبة الشمول المالي نتيجة عمل مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" (البنك المركزي السعودي) على رفع مستوى الشمول المالي في المملكة كأحد أهدافها الاستراتيجية التي تسعى لتحقيقها، وذلك من خلال إتاحة وصول الأفراد والمنشآت إلى الخدمات والمنتجات المالية المرخصة وإدماجهم في النظام المالي الرسمي وضمان حماية العملاء.

وتتمثل أسباب اهتمام مؤسسة النقد العربي السعودي بالشمول المالي أنه يُعد وسيلة فاعلة لشمول الأفراد محدودة الدخل والمهمشة مالياً عبر تقديم منتجات مالية متنوعة ومناسبة لاحتياجاتهم لإدارة مدخراتهم وبناء قدراتهم المالية عبر تمويل تأسيس مشروعاتهم، وكذلك فالشمول المالي يعمل على تعزيز استقرار الأنظمة المالية ودعم فرص تحقيق التنمية المستدامة، فيولى البنك المركزي السعودي أهمية كبرى لتعزيز الشمول المالي في المملكة بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030 وبرامجها التنفيذية التي يركز العديد من أهدافها على إرساء العدالة في المجتمع.

وفيما يلي عرض تجربة المملكة السعودية من حيث:

أولاً: الإجراءات لتحقيق معدل مرتفع من الشمول المالي

ثانياً: توضيح التحديات التي واجهتها السعودية في طريقها للشمول المالي

ثالثاً: أهم الدروس المستفادة من التجربة السعودية لتعزيز الشمول المالي

## أولاً: إجراءات السعودية لتحقيق معدل مرتفع من الشمول المالي

أكدت مؤسسة النقد العربي السعودي على أهمية الشمول المالي وضرورة بذل الجهود لتعزيزه بما يسهم في تحقيق خطط التنمية المستدامة وقد قامت السعودية بالعديد من الإجراءات لتعزيز الشمول المالي ومنها:

(1) إصدار مؤسسة النقد العربي السعودي التعرفة البنكية التي حددت رسوم الخدمات البنكية، بالإضافة إلى منع اشتراط رسوم مالية أو شروط إيداع مبالغ مالية معينة كحد أدنى لفتح الحسابات المصرفية وذلك لتشجيع الأفراد وخاصة محدودي الدخل على فتح الحسابات.

(2) أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي القواعد المنظمة لمزاولة نشاط "الوكالة المصرفية" Agent Banking التي تسمح للبنوك باستخدام وكلاء مؤهلين من القطاع الخاص لتقديم الخدمات المالية بالنيابة عن البنوك في المناطق التي لا تتوفر فيها تغطية بنكية، وذلك بهدف تنويع قنوات الوصول إلى الخدمات المالية بيسر لأفراد المجتمع في تلك المناطق.

(3) أطلقت مؤسسة النقد العربي السعودي مختبر تنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية Regulatory Fintech Sandbox لإجراء اختبار تجريبي لاستخدام تقنيات تطبيقات التكنولوجيا المالية التي من المراد طرحها في سوق الخدمات المالية السعودي، والتأكد من سلامة نتائجها قبل إطلاقها في المملكة السعودية مستقبلاً للحفاظ على استقرار القطاع المالي.

(4) أعلن البنك المركزي السعودي إصدار "سياسة الصيرفة المفتوحة" Open Banking في عام 2021، التي بتطبيقها سوف تمكن عملاء البنوك من إدارة حساباتهم البنكية بشكل آمن عبر طرف ثالث بين العميل والبنك، من خلال السماح لطرف ثالث من مزودي الخدمات المالية بالوصول إلى المعلومات البنكية الخاصة بالعملاء من خلال موافقة صريحة وواضحة من العملاء. وافاد البنك المركزي السعودي أن الصيرفة المفتوحة تتسق مع أهم الأهداف الاستراتيجية المنبثقة من رؤية المملكة 2030 للتنمية، وبرنامج تطوير القطاع المالي، من حيث تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، من خلال فتح المجال أمام جهات جديدة في القطاع الخاص لتقديم الخدمات المالية، ومن ثم تعزيز الاقتصاد الرقمي.

(5) أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي في عام 2018 عن إطلاق منصة وطنية الكترونية لفواتير الأعمال E-invoicing تحت مسمى "ايصال"، وتهدف هذه المنصة إلى تسهيل آلية إجراء المدفوعات بين الجهات الحكومية وقطاعات الأعمال المختلفة والموردين الذين يتعاملون مع هذه الجهات، لرفع معدلات التعاملات المالية الرقمية، وخفض تكاليف المعاملات المالية، وتوفير الوقت والمجهود، وتعزيز الشمول المالي.

(6) دشنت مؤسسة النقد العربي في عام 2017 مبادرة شاملة تحمل اسم "ساما تهتم" وتستهدف

هذه المبادرة محاور اساسية منها حماية العملاء من خلال التعريف بكيفية تقديم الشكاوى والاستفسارات من قبل المتعاملين مع المؤسسات المالية على مواقع التواصل الاجتماعي.

(7) قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بتنفيذ حملات توعية عديدة للتثقيف المالي مثل حملة

التوعية لتعزيز مفهوم الادخار في الثقافة السعودية، وإصدار المؤسسة تعميماً إلى البنوك يقضى باستخدام الأدوات المتاحة لديها مثل أجهزة الصراف الآلي، الرسائل النصية القصيرة، وحساباتها في وسائل التواصل الاجتماعي لنشر رسائل محددة عن فوائد الادخار، والخدمات المالية المتنوعة. كذلك قامت لجنة "الإعلام والتوعية المصرفية بالبنوك السعودية" بالتوعية عبر أكثر من وسيلة تواصل عن تجنب الاحتيال المالي، وبالإضافة إلى ذلك قامت اللجنة بتخصيص صفحة أسبوعية تحت عنوان "حقائق مالية" في احدى الصحف المحلية تستعرض أبرز المفاهيم والمصطلحات المالية، كما تتعاون اللجنة مع الجامعات السعودية في إقامة محاضرات توعية للطلبة الجامعيين.

(8) وضعت السعودية في عام 2017 برنامج "تطوير القطاع المالي 2020" وقد تمثلت الركائز

الاستراتيجية لبرنامج تطوير القطاع المالي في تمكين المؤسسات المالية من دعم القطاع الخاص، وتطوير سوق مالية متقدمة (تقديم منصة للاستثمار وتنوع قاعدة المستثمرين، توفير بنية تحتية مالية آمنة مع الحفاظ على استقرار الأسواق)، وتعزيز وتمكين التخطيط المالي (التوسع في منتجات الادخار، تعزيز الثقافة المالية، التوسع في القنوات المالية في السوق)، وقد حدد البرنامج مجموعة من الالتزامات من أجل تعزيز الشمول المالي في المملكة العربية السعودية ومنها ضرورة زيادة حصة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البنوك، وفي ضوء ذلك تم اطلاق "مبادرة الإقراض غير المباشر" في 30 سبتمبر 2018، والتي تعد مبادرة مشتركة بين الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" وبنك التنمية الاجتماعية لإقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر شركات التمويل المعتمدة في المملكة، ولتوفير حلول تمويلية لرواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

## ثانياً: التحديات التي واجهتها السعودية في طريقها للشمول المالي

هناك العديد من تحديات الشمول المالي التي واجهتها السعودية في طريقها للتوسع في الشمول المالي والتي تمثلت فيما يلي:

(1) انخفاض نسبة الثقافة المالية حول الخدمات المالية وفوائدها وإدارة الممتلكات والدفع الإلكتروني، وما ينتج عن عدم التنقيف المالي من ضعف الثقة في استخدام الخدمات المالية.

(2) زيادة الفجوة بين الجنسين من حيث امتلاك الحسابات المصرفية واستخدامها، فأغلب من

لا يمتلكون حسابات مصرفية من النساء، مما شكل تحدي آخر وهو ضرورة العمل على تمكين المرأة مالياً.

(3) تحدى الوصول إلى الخدمات المالية من قبل العملاء في بعض مناطق المملكة ذات الطبيعة

الجبالية والبعيدة عن أماكن تواجد المؤسسات المالية وهو الأمر الذي تطلب العديد من الجهود

لزيادة تطوير وتقديم الخدمات المالية الرقمية والتطبيقات المالية عبر الإنترنت.

(4) هناك فئات أقل حظاً في قدرتهم على الانضمام إلى المؤسسات المالية الرسمية لشمولهم

مالياً وهم: الأشخاص غير حاملي الهوية القانونية حيث يشير مؤشر الشمول المالي العالمي

أنه في عام 2017، بلغت نسبة الذين لا يملكون حساباً بنكياً في المملكة بسبب عدم امتلاكهم

أوراق ثبوتية 22% من إجمالي الذين لا يملكون حسابات بنكية في المملكة، المرأة حيث إن

60% ممن لا يملكون الحسابات في السعودية نساء، وبحسب بيانات مؤشر البنك الدولي

2017 لسنة فقد بلغت نسبة الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بتملك الحسابات البنكية 22%

لصالح الذكور بالمملكة، السكان خارج القوة العاملة حيث بلغت نسبة السكان خارج قوة العمل

الذين يملكون حسابات بنكية 50% مقارنة بنسبة 80% لمن هم داخل قوة العمل بفارق 30%

وهنا تكمن أهمية تمويل وإقامة المشروعات للحد من البطالة وتوفير فرص العمل للجميع

لتوفير مصادر دخل لهم لضمان انضمام المزيد من الأفراد للمؤسسات المالية وفتحهم حسابات

مصرفية، محدودي الدخل والمتعثرين حيث في السعودية معدل الذين لا يملكون حساباً بنكياً

لدى الفقراء هو 35% مقارنة بمعدل 24% لدى باقي المجتمع القادرة مادياً.

### ثالثاً: أهم الدروس المستفادة من التجربة السعودية

(1) لتعزيز الشمول المالي يحتاج الأمر إلى تحسين مستوى التنشيط المالي للأفراد من خلال أكثر من جهة وبأكثر من طريقة، وتعريف العملاء لحقوقهم، وما القنوات المباشرة التي يجب التوجه إليها لتقديم الشكاوى.

(2) استعان البنك المركزي السعودي بشركاء من القطاع الخاص للتعاون معه في التوسع في الشمول المالي والاستفادة من إمكانية الشركاء التقنية في مجال التكنولوجيا لمزيد من التطوير في مجال تقديم الخدمات المالية حيث تم نشر الوكالة المصرفية Agent Banking وهي أن تقوم البنوك بالاعتماد على وكلاء مؤهلين لتقديم الخدمات المالية نيابة عن البنوك في المناطق التي لا يوجد فيها فروع مثل المناطق النائية أو الريفية. أيضاً مؤسسة النقد العربي السعودي نجحت إلى حد كبير في تعزيز مستوى الشمول المالي في السعودية من خلال تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية والصيرفة المفتوحة والحلول الرقمية (مثل المحافظ الإلكترونية Mobile Wallets، والإنترنت البنكي Internet Banking، وتطبيقات المحمول الخاصة بالبنوك Mobile Banking Apps).

(3) يجب على المصارف أن تقدم المنتجات والخدمات المالية التي تتميز بالجودة وبالأسعار والمصاريف المنخفضة (مثل عدم وضع حد أدنى لمبلغ فتح الحساب أو عدم فرض غرامة إذا تم النزول عن الحد الأدنى) لاستقطاب المزيد من العملاء وخاصة الفئات المهمشة مالياً وبالتالي زيادة شمول الأفراد مالياً.

(4) ركزت السعودية على تحديد الفئات التي تواجه عقبات في فتح الحسابات البنكية وعملت السعودية على دراسة كيفية التغلب على تلك العقبات لضم تلك الفئات للقطاع المالي الرسمي وشمولهم مالياً فعلى سبيل المثال:

**بالنسبة للأشخاص غير حاملي الهوية القانونية:** امام احتياجات هذه الفئة لتقديم ما يثبت هويتهم بشكل قانونياً قامت المملكة العربية السعودية بإصدار بعض الأوراق الثبوتية لبعض هذه الفئات على شكل بطاقات تنقل وإقامات وهو ما أدى إلى إمكانية فتح حسابات بنكية لهذه الأشخاص في خطوة إيجابية تحسب لصالح الشمول المالي لهذه الفئة.

**بالنسبة للمرأة:** تم التوسع في تقديم الخدمات المالية المتنوعة عبر وسائل التكنولوجيا المالية من تطبيقات مالية على شبكة الإنترنت ومحافظ الهاتف المحمول حتى تتمكن السيدات من الوصول لاستخدام الخدمات المالية في أي وقت وبسعر مناسب دون الحاجة للذهاب إلى أفرع البنوك. كما تم العمل على فتح أبواب لمصادر دخل بالنسبة للمرأة لتستطيع فتح حساب مصرفي وإدارة أموالها وزيادة مدخراتها من خلال إطلاق السعودية للعديد من المبادرات لتشجيع السيدات على الدخول في

## موقع الإدارة العامة والمحلية

سوق العمل ومنها "مبادرة تشجيع العمل عن بعد" حيث تهدف المبادرة إلى فتح مجالات العمل للمواطنين والمواطنات في أعمال ملائمة ومستقرة ومنتجة. ولتمكين رائدات الأعمال، ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة للمرأة، فقد اتخذت وزارة التجارة وهيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" عدة سياسات وبرامج في هذا الإطار، فقامت وزارة التجارة بتمكين المرأة من بدء النشاط التجاري بسهولة، وإتاحة فتح السجلات التجارية لها ومزاولة المهن الحرة، اما "منشآت" فقامت بنشر ثقافة ريادة الأعمال النسائية، مع تقديم برامج تدريبية لتطوير وبناء القدرات والمهارات التي تدعم رائدات الأعمال.

**بالنسبة للمواطنين خارج القوة العاملة ومحدودي الدخل والفقراء:** تم إطلاق "مبادرة الإقراض غير المباشر" لإقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر شركات التمويل المعتمدة في المملكة السعودية، ولتوفير حلول تمويلية لرواد الأعمال، بهدف تشجيع الأفراد على فتح مشاريعهم وطلب العمالة والتي تحد من حجم البطالة ومن ثم القضاء على الفقر. كما أن برنامج تطوير القطاع المالي الذي وضعته السعودية عام 2017 حدد مجموعة من الالتزامات ومنها زيادة حصة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البنوك لتعزيز الشمول المالي ومن ثم جذب الأفراد الراغبين في فتح مشاريع خاصة بهم لتعود عليهم بمصدر للرزق.

**بالنسبة لمحدودي التعليم:** تم إطلاق مبادرة "تشجيع العمل المرن" بالمملكة السعودية وتسهم المبادرة في زيادة فرص العمل للسعوديين والسعوديات خاصة سكان المناطق الأقل نمواً الحاصلين على مستوى تعليمي محدود، عن طريق تطوير قوانين شاملة للعمل المرن (بالساعة) وتحفيز أصحاب الأعمال على توفير عقود العمل المرن (بالساعة)، بالإضافة إلى إطلاق حملات التوعية والتثقيف المالي التي انتشرت في السعودية بأكثر من طريقة، وذلك لتشجيع الأفراد على الانضمام إلى المؤسسات المالية الرسمية والاستفادة من الخدمات والمنتجات المالية لإدارة مدخراتهم ورفع قدراتهم المالية.

## خلاصة تجربة المملكة العربية السعودية

أهم المبادرات والإجراءات التي قامت بها السعودية لتعزيز الشمول المالي:

- وضعت السعودية في عام 2017 برنامج "تطوير القطاع المالي 2020" والذي يهدف إلى تحفيز الادخار والتمويل والاستثمار.
- إصدار البنك المركزي السعودي التعريفية البنكية بالإضافة إلى منع اشتراط رسوم مالية لفتح الحسابات أو شروط إيداع مبالغ مالية معينة كحد أدنى لفتح الحسابات المصرفية.

- التركيز على ضم الفئات الأقل حظاً والمستبعدة مالياً إلى القطاع المالي الرسمي مثل (الأشخاص غير حاملي الهوية القانونية، المرأة، السكان خارج القوة العاملة، محدودى الدخل والمتعثرين).
- إطلاق مبادرة تحمل اسم "ساما تهتم" لحماية العملاء، مع تنفيذ حملات توعية للتثقيف المالي.
- الاهتمام بتطوير التكنولوجيا المالية، إتاحة فتح الحساب المصرفي إلكترونياً، إتاحة استخدام المحافظ الإلكترونية عبر الهاتف المحمول، السماح بمزاولة نشاط "الوكالة المصرفية" Agent Banking، وإصدار "سياسة الصيرفة المفتوحة" Open Banking.

## المراجع

- البنك المركزي السعودي، سياسة المصرفية المفتوحة تتيح مشاركة البيانات وتدعم الابتكار وتعزز الثقة في القطاع المالي، متاح على موقع <https://www.sama.gov.sa/ar-sa/News/pages/news-642.aspx>. تم الدخول على الموقع بتاريخ 2021/2/10.
- البنك المركزي السعودي، مؤسسة النقد تؤكد: رفع مستوى الشمول المالي في المملكة هدف استراتيجي نسعى لتحقيقه، متاح على موقع <https://www.sama.gov.sa/ar-sa/news/pages/news28042019.aspx>. تم الدخول على الموقع بتاريخ 2021/2/10.
- د. بوطرفة رشيد، د. صغير عماد، واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وأفاق تطويره، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، جامعة العربي التبسي، تبسة، عدد 1، مجلد مارس 2020، ص ص 30-31.
- مبادرة تمكين المرأة ضمن الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية، ميزانية 2023 المملكة العربية السعودية، وزارة المالية، ص ص 19-20 متاح على موقع <https://www.mof.gov.sa/budget/2023/Documents/Empowering%20Saudi%20womenAR.pdf>، تم الدخول بتاريخ 2023/9/9.
- مؤسسة الملك خالد الخيرية، سياسات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية، ص ص 16-23 متاح على موقع <https://www.kkf.org.sa>، تم الدخول بتاريخ 2021/12/11.
- موقع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، متاح على <https://www.monshaat.gov.sa/about>، تم الدخول على الموقع بتاريخ 2021/12/11.
- يسر برنيه، وآخرون، الشمول المالي في الدول العربية: الجهود والسياسات والتجارب، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2019، ص ص 74-76.